الفصل الثالث

ملفات الخدمة وربط المعاش
كمصدر لدراسة بعض النظار ورؤساء مجلس النواب والوزراء

١- عثمان باشا رفقى.

٢- أحمد عرابى ورفاقه.

٣- محمد سلطان باشا.

٤- عبد القادر باشا حلمى.

٥- اسماعيل سرى باشا.

٦- أمين باشا عثمان.

أحمد عرابى باشا

عثمان باشا رفقى

١- عثمان باشا رفقي(١) ١٨٣٩ - ١٨٨٦ م:

أولا: التعريف بصاحب الملف:

شركسى الأصل . تولى نظارة الجهادية وخرج منها بعد مطالبة العرابيين بعزله خلال حادث قصر النيل (أول فبراير١٨٨١) وبعد ادانته بالاشتراك فى مؤامرة الجراكسة لاغتيال أحمد عرابى ورفاقه صدر حكم عسكرى بنفيه إلى السودان وتجريده من الرتب العسكرية ولكن الخديو رفض التصديق على الحكم ، ثم أصدر امر عال رقم ١٨ بالعفو عنه وإعادة معاشه اعتبارا من ٢٩ يوليو ١٨٨٢.

ثانيا: وثائق الملف [٢]:

روزنامجى مصر عزتلو أفندم

ورد هذا الخطاب المؤرخ فى ٢٤ ن سنة ٩٩ نمرة ٣٨ من سعادة ناظر الجهادية المالية مرغوبا قيد ما كان مرتب إلى سعادة عثمان باشا رفقى كما كان من ابتداء ٢٩ يوليو ٨٢ تاريخ حضوره من الآستانة وذلك بناء على صدور أمر عالى رقم ١٨ ن ٩٩ نمرة ١٩ بالعفو عنه هو والضابطان والاثنين ملكية مما كان حكم به عليهم من القومسيون العسكرى فيما يخص المؤامرة التى نسبت إليهم وصرف النظر عنه وعدم اعتباره بالكلية وحيث بالكشف تبين أن المعاش السابق ترتيبه للمومى إليه هو ستة آلاف وواحد وأربعين قرشا وكسور بمقتضى إذن صادر من المالية للروزنامجه بتاريخ ٥ رجب ٩٨ بناء على ما ورد من الجهادية بتاريخ غرة شهر ٥ نمرة ١٥٠٠ اقتضى شرحه لحضرتكم ليجرى قيد المبلغ المرقوم من تاريخ ٢٩ يوليو ٨٢ كما توضح من سعادة ناظر الجهادية .

ناظر المالية

٨ أكتوبر ٨٢ — على حيدر

١- للتفاصيل انظر : عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى.

٢- دار المحفوظات العمومية : محفظة : ٣٩٥ ، دوسيه : ٧٨٧٥ ، دولاب : ١٤.

أمر عالي للروزنامجه فى ٨ أكتوبر ١٨٨٢ نمرة ٢٩٤ بإعادة معاش عثمان باشا رفقي.

مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

بتاريخ ١٩ الجارى نمرة ٣٢ تحرر لسعادتكم بالاخطار عما صدر به الأمر العالي الرقيم ١٨ نمرة ١٩ بالعفو عن سعادة عثمان باشا رفقي هو والضابطان والاثنين ملكية مما كان حكم به عليهم من القومسيون العسكرى في المؤامرة التي نسبت إليهم وصرف النظر عنه وعدم اعتباره بالكلية وحيث إن سعادة الباشا المشار إليه كان مرتب له بالمالية قبل سفرينه إلى الآستانة نصف ماهيته التي قدرها اثنى عشر ألف وخمسمائة قرش شهرى فعلى حسب الأمر المشار إليه صار مقتضى احتساب ما كان مرتب لسعادته من ابتداء ٢٩ يوليو ٨٢ تاريخ حضوره من الآستانة ولزم ترقيمه لسعادتكم ليؤذن بقيد نصف ماهية سعادته بالمالية كما كانت من التاريخ المرقوم أفندم.

٢٤ ن سنة ١٢٩٩ ناظر جهادية وبحرية

عمر لطفى

بالكشف تبين أنه سبق تحرر للروزنامجه فى ٥ رجب ٩٨ بربط مبلغ ٦٠٤١,١٥ معاش شهرى لسعادته قيمة نصف ماهية التي تقررت بمكاتبة النظارة الصادرة للمالية نمرة ٤٠ حسب مدد خدمته ٢٦ سنة و٤ شهور و٢٦ يوم على مقتضى بنود ٢ ، ٦ ، ١٠ من قانون معاشات الجهادية بناء على ما ورد من ديوان الجهادية رقم نمرة رجب سنة ١٢٩٨ هـ.

* * * * *

٣- ملف ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه(١):

تعريف بالملف:

يتضح من أوراق هذا الملف أن مجلس النظار قرر ترتيب مبلغ ثلاثين جنيها معاشا "شهريا لكل من أحمد عرابى وطلبه عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى .. ابتداء من ٢١ ديسمبر ١٨٨٢" طوال فترة نفيهم بسيلان ، كما يتضح أن طلبه عصمت أحد المنفيين توفى فى سيلان يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٨٩٩ ، أما يعقوب سامى فتوفى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ ، وعلى أثر وفاة الاثنين تحرر لادارة الخزينة العمومية بقطع معاشهما.

وإلى جانب ذلك فتذكر لنا أوراق الملف انه رخص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى مصر طبقا للأمر العالى الصادر فى مايو ١٩٠١.

وثائق الملف.

١- مذكرة إلى ناظر المالية بخصوص ربط مبلغ ٣٠ جنيه شهرى لكل من عرابى ورفاقه فبراير ١٨٨٣

مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

بالمذكرة المقدمة لرياسة المجلس من نظارة المالية مرغوب التصريح من المجلس بان يرتب لكل من أحمد عرابى ، وطلبه عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى مبلغ ثلاثين جنيها شهريا بالروزنامجة من ابتداء ٢١ ديسمبر ١٨٨٢ وحيث انه بالمداولة فى ذلك بالمجلس المنعقد فى يوم الاثنين ٤ ربيع ثانى ١٣٠٠ الموافق ١٣ فبراير ١٨٨٣ تقرر موافقته ربطا ما ذكر إلى المذكورين

١- دار المحفوظات العمومية : محفظة : ٣٠٧ ، دولاب : ١٤ ، دوسيه : ٨٣٩٥ ، معاشات عسكرية (عدد أوراقه ٦ مكاتبات).

بالروزنامجة وكتب بتاريخه لنظارة الداخلية بذلك، وتوصيل المبلغ المحكى عنه لأربابه يكون بواسطة نظارة المالية.

فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم بالاحاطة أفندم.

ربيع ثان ١٣٠٠

فبراير ١٨٨٣

* * * * *

٣- خطاب من حريمات وبنات بعض المنفيين فى جزيرة سيلان إلى رئيس مجلس النظار يطلبن فيه نقل أزواجهن من جزيرة سيلان نظرا لاعتلال صحتهم.

مجلس النظار رئيس عطوفتلو أفندم حضرتلرى

نعرض على عطوفتكم اننا حريمات وبنات بعض المنفيين فى جزيرة سيلان وقد جرى علينا من سوء الحالة ما لا يخفى على أحد بسبب بعد المسافة بيننا وبين أولئك السيئين الحظ، وقد سبق أن رفعنا عريضة نضرع إلى المراحم الخديوية يوم عيد الأضحى المبارك نستشفع إليه فيها مكارمه الواسعة ورحمته التى وسعت كثيرا من المذنبين ان يشملنا على ضعفنا بلمحة من عواطف احسانه ويمن على عبيده المنفيين بالانتقال من جزيرة سيلان ولو إلى جزيرة قبرص ليتيسر بذلك دفع بعض ما نقاسيه ويقاسونه من الضرر خصوصا وقد نزل بهم من اعتلال الصحة ما يخشى منه على حياتهم فالأمل فى عطوفتكم أن تكرروا عرض تضرعنا على الجناب العالى أعزه الله مع توجيه الهمة إلى مساعدتنا بما يمكن وأن يثيبكم الله انه لا يضيع أجر المحسنين

حرم طلبه عصمت — حرم محمود سامى

فرعين — أمينة - سمية - سميرة - سرية

* * * * *

٣- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات

بخصوص حفظ الورق طيه المختصة بوفاة يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان(١) أمين الدفتر خانة المصرية عزتلو أفندى حيث انه قد صار التأشير بسجل المرتبات بوفاة يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان بناء على اعلان قلم المراجعة بادارة الخزينة العمومية طيه المؤرخ ٢٦ ديسمبر ٩٩ الموجو التنبيه بحفظ ذلك الاعلان مع أوراق ربط مرتب المتوفى المذكور بمحفوظات شهر فبراير ١٨٨٣.

٣ يناير ١٩٠٠

* * * * *

٤- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

قلم المراجعة نمرة ٤٣ ، ٤٥ بخصوص : ما هو مرتب الى يعقوب سامى لغاية نمرة ٤٥٤٣ ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩(٢)

إلى قلم صرف المعاشات

وردت افادة من نظارة الخارجية فرنساوى العبارة رقم ١٤ ديسمبر ٨٩٩ رقم ٥٠٠٧ حاملها انه فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ توفى يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان وحيث ان للمذكور مبلغ ثلاثين جنيه مصرى شهرى مقيد بالقلم وله سبعة جنيه كسور شهرى أيضا بادارة الخزينة العمومية ضمن ربط الخدامات المتنوعة ومن المعلوم ان الشهور الافرنجية يعتبر كل منها فى ربط وصرف المرتبات ثلاثين يوم ولذلك يكون يوم الوفاة هو آخر شهر أكتوبر سنة ١٨٩٩ فينبغى رفت مرتبه المقيد بالقلم لغاية هذا

١- دار المحفوظات أوراق ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه محفظة ٣٠٧ ، دوسيه ٨٣٩٥ ، دولاب ١٤.

٢- دار المحفوظات أوراق ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه.

الشهر كما انه صار بادارة الخزينة العمومية قطع السبعة جنيه وكسور لغاية الشهر المذكور.

* * * * *

٥- أمر عال من الخديو عباس الثاني بتاريخ ٢٧ يناير ١٨٩٩ بشأن الترخيص لطلبه عصمت بالعودة إلى مصر

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ محرم ١٣٠٠ (٧ ديسمبر ١٨٨٢) باستبدال حكم الاعدام على طلبه عصمت بالنفي المؤبد من القطر المصري وملحقاته.

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى:

رخص لطلبه عصمت بالعودة إلى القطر المصري والاقامة فيه.

المادة الثانية:

على ناظري الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه.

صدر بسراي المنتزه في ١٥ رمضان ١٣١٦ - ٢٧ يناير ١٨٩٩

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمي

* * * * *

٦- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

نمرة ٣٦٠٧ ١٩ بخصوص : قطع معاش طلبه عصمت لغاية يوم ١٤ يوليه ١٨٩٩ لوفاته[1]

قلم صرف المعاشات

محافظة مصر . أشعرت المالية بما ورد منها بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٩٩ نمرة ٣٩٢ بوفاة المرحوم طلبه عصمت أحد المنفيين بجزيرة سيلان في يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٨٩٩ وكون مرتب له معاشا شهريا قدره ثلاثين جنيه مصري ضمن فصل ثاني معاشات مربوطة بأوامر فينبغي قطع هذا المرتب لغاية التاريخ المذكور ومراعاة عدم درجة ١٩٠٠ وقد تحرر لادارة الخزينة العمومية بقطع مبلغ الاعانة أيضا المربوط ضمن الخدمات لغاية التاريخ المذكور.

* * * * *

٧- خطاب من محمود سامي البارودي إلى الخديو بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٠٠ يطلب فيه اعادة بعض المزايا التي كان يتمتع بها قبيل نفيه.

مولاي .

بفضلكم الكريم وعفوكم العظيم رجعت إلى مصر حيث اشتركت مع أهل وطني العزيز في التمتع بثمار العدل الذي هو من بعض أيادي مولاي البيضاء ، ولكنني لا أزال مبعدا عن بعض المزايا التي يكون بها العيش أهنأ والمقام بين الأهل والخلان أرغد وشكر النعمة أعم وأوفر ، وقد أكبرت عفو مولاي عن أن يقف المتمتع به عند حد مخصوص فأتيت بهذا متمنيا منحة جديدة وفضلا آخر يعم تلك النعم التي سبق الاحسان بها عليّ ويجعلني أسوة بأهل وطني متمتعا بكافة الحقوق الوطنية لأكون بين الناس مثالا ناطقا لفيضه العميم وسعة عفو الكريم أفندم.

ورد في ١٤ ابريل ١٩٠٠ محمود سامي

* * * * *

١- دار المحفوظات : اوراق ربط معاش أحمد عرابي ورفاقه.

٨- صورة أمر كريم صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٨ محرم ١٣١٨ فى ١٧ مايو ١٩٠٠ نمرة ٢ بشأن موافقة الخديو على منح محمود سامى البارودى التمتع بالحقوق الوطنية بعد العودة من المنفى بناء على الانهاء المرفوع لنا من محمود سامى بالتماس الاحسان عليه بالتمتع بالحقوق الوطنية قد اقتضت مكارمنا منح المومى اليه التمتع بالحقوق الوطنية ، وعلى ذلك فيجوز له من الآن امتلاك أى ملك من أى نوع كان فى الأقطار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة كانت الذى كان محروما منه بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ (٣ صفر ١٣٠٠) وأصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم لاجراء مقتضاه.

*****

٩- صورة أمر عال بشأن الترخيص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى مصر.

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين فى ٣٢ و ٣٦ محرم ١٣٠٠ الموافق ٣ و٧ ديسمبر ١٨٨٢ باستبدال حكم الاعدام على أحمد عرابى وعلى فهمى بالنفى المؤبد من القطر المصرى وملحقاته أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى:

رخص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى القطر المصرى والاقامة فيه

المادة الثانية:

على ناظرية الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه صدر فى صفر ١٣١٩ (مايو ١٩٠١)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

*****

١٠- عودة عرابى من سيلان - تلغرافات بشأن نقله إلى القاهرة

التاريخ ١٩٠١/٩/٣٨

إلى السويس

عطوفتلو قائمقام خديو باسكندرية

انى حضرت بعائلتى للسويس . أرجو صدور أمر عطوفتكم بحملى للقاهرة على حساب الحكومة.

كاتبه

أحمد عرابى بالسويس

سعادة مدير وأعضاء السكة الحديد بمصر

سان ستيفانو

٣٨ سبتمبر ١٩٠١

أحمد عرابى وعائلته حضروا للسويس فانقلوهم للقاهرة على حساب الحكومة بالدرجات التى كانوا بها بوابور البحر.

* * * * *

١١- طلب عرابى وعلى فهمى التمتع بالحقوق المدنية بعد عودتهما من سيلان

عطوفتلو أفندم حضرتلرى

لنا الشرف بان نستلفت عطوفتكم الى ما نحن فيه من حرماننا من الحقوق المدنية، وقد مضى علينا زمن طويل منذ صدور الدكريتو الخديو فى ٢٤ مايو ١٩٠١ بالترخيص لنا بالعودة الى وطننا العزيز ، ونحن فى غاية التألم والضجر من جراء هذا الحرمان .. فنرجو من عطوفتكم استعطاف الحضرة الفخيمة الخديوية فى منحنا نعمة التمتع بالحقوق المدنية كما منحنا العودة الى الاهل والوطن ، وعلى كل حال فنحن شاكرين لما أولانا سموه من النعم ، ولحسن نوايا الحكومة نحونا ونسأل الله حسن الحال والمآل وان يوفقكم لما فيه خير البلاد والعباد.

أفندم

على فهمى أحمد عرابى

* * * * *

٣- محمد باشا سلطان[1] ١٨٢٤ - ١٨٨٤ م :

أولا : التعريف بصاحب الملف :

تولى العديد من المناصب الادارية ، وانضم الى العرابيين فى بداية حركتهم ثم انقلب عليهم وانضم الى الخديو ، واتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة لرشوة القبائل البدوية وتحريض العمد والأعيان للانضمام للانجليز وبعد دخول الانجليز القاهرة ، أرسله الخديو نائبا عنه .

تولى رئاسة مجلس النواب ثم مجلس شورى القوانين فى عام ١٨٨٣.

ثانيا : وثائق الملف [2] :

نظارة المالية . معاشات

نائب حكمدار بوليس مصر رفعتلو افندم

تبين انه (محمد سلطان) كان مستخدما بوظيفة رييس مجلس شورى النواب ورفت لغاية ٢٢ مايو ١٨٨٣ لمناسبة لغو المجلس وانه لم يصير الاستدلال عن اسمه ضمن مستخدمين شورى القوانين.

جدول بيان مدد استخدام المرحوم محمد سلطان باشا

من ابتدى يناير ١٨٨٠ لغاية ٢٢ مايو ١٨٨٣ بوظيفة أعضاء بقومسيون تعديل الضرائب بماهية ٦٠٠٠ قرش ثم جعل رييس مجلس شورى النواب من ابتداء شهر يناير ١٨٨٢ بماهية شهرى ١٢٥٠٠ قرشا وذكر أن أصله كان مفتش أقاليم قبلى لغاية ٨٧٩ وانه رفت لغاية التاريخ المتقدم ذكره للغو المجلس.

١- للتفاصيل انظر : أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر.

٢- دار المحفوظات العمومية : أوراق ربط معاش ورثة محمد باشا سلطان ، مارس ١٨٨٥ ملكية دولاب ١٨ ، عين : ١ ، محفظة : ٣٨٨ ، دوسيه : ١١٣٦٩.

٤- عبد القادر حلمى باشا ١٨٣٧ - ١٩٠٨م:

التعريف بصاحب الملف:

سورى الأصل وفد إلى مصر ، وتعلم فى مدارسها وشارك فى حروب الجيش المصرى خلال فتح الشام. أرسله عباس الأول إلى فينا لدراسة الطب ولما تولى سعيد باشا الحكم التحق بدراسة فن المعاقل والحصون وانتظم فى سلك الجيش المصرى حتى وصل إلى رتبة اللواء فى عهد اسماعيل. أرسل مع الحملة المصرية إلى الحبشة ، واستطاع رفع الحصار عن هرر حيث كانت الجنود المصرية فى عام ١٨٧٦ وفى أعقاب ذلك تولى العديد من المناصب أحيل خلالها إلى المعاش ثلاث مرات فعين محافظا لبور سعيد وعموم القنال فمحافظا للاسكندرية فمأمورا لضبطية مصر. وفى عام ١٨٨٠ أحيل إلى المعاش ثم أعيد ثانيا وعين ناظرا لديوان السودان فحكمدارا لعموم السودان خلال حروب المهدية وفى عام ١٨٨٣ أحيل إلى المعاش ، ولما تولى نوبار باشا نظارته الثانية عينه ناظرا للحربية والبحرية ، كما أحيلت إليه نظارة الداخلية قبل خروجه إلى المعاش للمرة الثالثة(١).

أوراق الملف (٢):

كشف عن مدد خدمة سعادة أفندم عبد القادر باشا ناظر الجهادية والبحرية الآن

أيام	شهور	سنوات	
١٤	١	١	بأورطه الهندسه جمرك تحت التعليم وذكر انه حضر من النمسا ورفت وتوجه للبلوك الذى كان لمعية الركايب وماهيته شهرى مائتان وخمسين قرشا

١- للتفاصيل انظر أعلام الجيش والبحرية جـ١ ، ومرآة العصر جـ١.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب : ٢٢ ، عين : ٣ ، محفظة : ٤٧٠ ، دوسيه : ١٤٠٣٠.

أيام	شهور	سنوات	
١٦	١٠	–	بالقلعة السعيدية وكان ملازم ثان من ٤ أمشير ٨٥
١٧			صحبه ضباط للتعليم باسكندرية
٢٦	٤		ملازم أول ورفت ولحق بالدائرة
	٣		بالالاى ٣ جى بيادة ورفت وتقيد بالجهادية
٢٧			لحق بضبطية اسكندرية
١٠	٩	٣	
٢٢	٥		بمديرية الروضة مهندس بالمساحة ورفت ولحق بالالاى ٩ جى بيادة.
٢٠	٨	٣	جعل بوزباشى وصاغ ورفت وأرسل لمديرية بنى سويف خلو يوم ١٤ ابيب سنة ٦١
١٧	–	١	من بنى سويف ورفت من التاريخ المرقوم وتوجه لحال سبيله
			مدة من ١٣ طوبه ٦٢ بالالاى ١ جى بياده صاغ ثم جعل بكباشى وقيمقام الالاى واستمر قيده لغاية سنة ٨١ وفى غره بابه سنة ٨١ بالالاى ٥ جى بياده
٩	٣	٥	بالالاى ٧ جى بياده وغيره
٥	٣	٥	رفت على ديوان جهادية
			مدة من ١٠ بشنس سنة ٨٩ لغاية أمشير ٩٠٣ بالجهادية ياور بمعية دولتلو أفندم محمد توفيق باشا ورفت نقلا على مدرسة الضابطان
٢١	٩		بمدرسة الضابطان بماهية شهر ٦٠٠٠ قرش ماهية الياور ورفت
٢٠	٣		تعين تشريفاتجى بالمعية السنية
١٨	٦	٩	
١٠			تشريفاتجى ورفت على المالية

أيام	شهور	سنوات	
١٧	٤		مأمور ضبطية مصر
٧	٨	١	مأمور ضبطية مصر
٢٩			بالمعية وبمأمورية تشهيل السكك السودانية
٣	٥		محافظ بور سعيد
٣٠	٤		بمحافظة بور سعيد
٢٩	٤		تعين محافظ اسكندرية
١٨	١١		,, ,, ,,
٢٨	٨		تشريفاتجى خديو
٣١	١		مهردار لسعادة البرنس رودلف ولى عهد جلالة امبراطور النمسا فى المجر مدة سياحة نقلا على معاشات الروزنامجة ورفت لنهوها.
١٠	٩	٣٣	
١٧	٤		مأمور ضبطة مصر
٨	٥		لعموم السودان

مدة من ٢١ فبراير ٨٢ لغاية يونيه ٨٣ بنظارة وحكمدارية الأقاليم السودانية وملحقاتها

يوم	شهر	سنة	
١١	٣	١	اصله
٢٩	٦		ضم مدة السخرية لغاية أول يونيه ٨٣ سنة واحدة وشهر و٢٩ يوم
٢١	٥	٣٦	

*****

٥- اسماعيل باشا سرى ١٨٦١ - ١٩٣٧:

أولا : التعريف بصاحب الملف:

مغربى الأصل ، ومنياوى المولد ، اختارته الحكومة لبعثتها الهندسية فى فرنسا ثم سافر إلى انجلترا لدراسة هندسة الموانى . وبعد أن عاد إلى مصر أخذ يترقى فى الوظائف الفنية المختلفة إلى أن عين وزيرا للأشغال والحربية فى وزارات بطرس غالى ومحمد سعيد وحسين رشدى ويوسف وهبه ومحمد توفيق نسيم وزيور ، وله أعمال بارزة فى الشئون الهندسية بمصر(١).

ثانيا : وثائق الملف(٢):

إذن ربط معاش إسماعيل باشا سرى

التاريخ الذى انتهت فيه الخدمة لغاية ٨ ابريل ١٩١٩

السبب : استقالة الوزارة

السن عند دخول الخدمة : ٢٣ سنة من واقع التقرير الطبى الحاصل فى ١٩ أكتوبر ١٨٨٩.

السن عند انفصاله من الخدمة : ٥٨ سنة

تاريخ تقديم طلب المعاش : ١٣ ابريل ١٩١٩

١- زكى مجاهد : الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية جـ١ ، القاهرة ١٩٤٩.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب : ٦٤ ، عين : ١ ، ملف : ٣٨٣٣٣.

سبب الرفت	مدة الخدمة			تاريخ الرفت	تاريخ التعيين
	يوم	شهر	سنة		
استقالة الوزارة ومخصوم من معاليه الخمسة فى المائة وقبل المعاملة بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ فى ١٨ مايو ١٩٠٩ الماهية الشهرية ٣٥٠ م	١٩	٧	٣٤	٨ ابريل ١٩	٣٠ اغسطس ٨٤

الصفة : وزيرا من ١٣ نوفمبر ١٩٠٨

اسم المصلحة : وزارات الأشغال والحربية والبحرية

اذن ربط معاش اسماعيل باشا سرى(١)

١٠مايو ١٩١٩ المصلحة : وزارات الأشغال العمومية والحربية والبحرية

كشف عن الخدمات المحسوبة فى المعاش

التاريخ الذى انتهت فيه الخدمة : لغاية ٨ ابريل ١٩١٩

السبب : استقالة الوزارة

السن عند الدخول فى الخدمة : ٢٣ سنة من واقع التقرير الطبى الحاصل فى ١٩ اكتوبر ١٨٨٩

السن عند الانفصال من الخدمة : ٥٨ سنة

تاريخ تقديم طلب المعاش : ١٣ ابريل ١٩١٩

قانون المعاشات الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٠٩

سبب الرفت	مدة الخدمة المحسوبة			تاريخ الرفت	تاريخ التعيين
	يوم	شهر	سنة		
استقالة الوزارة	١٩	٧	٣٤	٨ ابريل ١٩١٩	٣٠ اغسطس ٨٤

١- دار المحفوظات : دولاب : ٦٤ ، عين : ١ ، دوسيه : ٩٣٩٦.

الصفة وزيرا من ١٣ نوفمبر ١٩٠٨

اسم المصلحة : وزارات الأشغال والحربية والبحرية

معاشا شهريا ١٠٠ جنيه إلى اسماعيل سرى باشا

اعتبارا من ٩ ابريل ١٩١٩

* * * * *

٦- أمين باشا عثمان ١٨٩٨ - ١٩٤٦م:

أولا : التعريف بالملف وصاحبه :

من السياسيين المصريين الذين تلقوا تعليما أوربيا ودرسوا العلوم الغربية ، فقد حصل أمين عثمان على درجة البكالوريوس فى التشريع من جامعة اكسفورد فى عام ١٩٢٣ ثم حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة باريس فى عام ١٩٢٦ وعاد إلى مصر حيث تقلد عدة مناصب مرموقة بها ، فقد عين فى وظيفة مفتش بوزارة المالية عام ١٩٢٧ وفى عام ١٩٣٠ اختاره مكرم عبيد وزير المالية ليكون سكرتيرا أول بمكتبه . وخلال هذه الفترة كان أمين عثمان وطيد الصلة بالانجليز الموجودين بمصر خاصة وانه كان متزوجا من انجليزية.

وقد نقل أمين عثمان إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ثم وقع عليه الاختيار ليكون سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية بين مصر وبريطانيا حتى تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ كما كان وسيطا أساسيا بين الوفد والانجليز ، ونتيجة لذلك حصل على رتبة الباشوية كما منحته بريطانيا وسام الامبراطورية من رتبة فارس . وفى عام ١٩٤٢ عين أمين عثمان رئيسا لديوان المحاسبة وفى عام ١٩٤٣ عين وزيرا للمالية فى الوزارة النحاسية ولم تقتصر جهود أمين عثمان فى خدمة الانجليز على وجوده داخل السلطة بل حاول مساندة بقائهم فى مصر أيضا وهو خارج السلطة فقام بتكوين رابطة من خريجى كلية فيكتوريا لتوطيد الصداقة والتعاون بين المصريين والانجليز وقد أطلق عليها رابطة النهضة . ونتيجة لذلك فكر بعض الشبان الوطنيين فى اغتياله ، ونجحت خطتهم فى الخامس من يناير ١٩٤٦(١).

ثانيا : وثائق الملف(٣):

ملف حضرة صاحب المعالى أمين باشا عثمان

وزارة المالية – مصلحة الادارة العامة

تاريخ دخوله الخدمة : ١٩٤٣/٦/٣

المصلحة : وزارة المالية

الوظيفة : وزير

الصفة : دائم

من ٩٣٤/٦/٣ إلى ٩٤٤/١٠/٨

الدرجة : وزير

الماهية الشهرية : ٣٠٨ جنيه و ٣٣٣ مليما ابتداء من ١٩٤٣/٦/٣

وزارة المالية

رقم ١ / ٩٧٦ مالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

توفى المغفور له أمين عثمان باشا فى ٦ يناير١٩٤٦ على أثر الاعتداء الذى وقع عليه فى اليوم نفسه وكان رحمه الله وزيرا للمالية لغاية ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وشغل قبل ذلك منصب رئيس ديوان المحاسبة ومناصب أخرى كبيرة فى الدولة.

وكان يستولى ابتداء من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ عن مدة خدمته البالغة ٣٠ سنة و٤ شهور و٢٩ يوم على معاش شهرى قدره ٨٤ جنيه و٧٢١ مليما يؤول منه لأرملته

١– للتفاصيل انظر : د. عبد المنعم الجميعى : اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٩٨٣ – ١٩٨٤.

٢– دار المحفوظات العمومية : دولاب : ١٠٠ ، رف : ٣ ، محفظة : ٥٣١٠.

اللادى كاتلين جريجورى مالوى ٣١ جنيه و٧٧٠ مليما فى الشهر وهو قيمة ثلاثة أثمان معاش زوجها – أما كريمته السيدة عائشة عثمان فلا تستحق عن الفقيد معاشا لأنها تزوجت فى حياة والدها ولو كانت غير متزوجة فكان يبلغ نصيبها فى المعاش ٢١ جنيه ١٨٠ مليما أى ربعه . كما لا يستحق فى معاشه شقيقتاه السيدتان منيرة هانم وزينب هانم طبقا لقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى كان المورث معاملا به – وعلى ذلك فجزء المعاش الذى يؤول للخزانة يبلغ ٥٢ جنيه و٩٥١ مليما شهريا.

ونظرا لما أداه الفقيد من الخدمات الجليلة للبلاد وبرا لأرملته من بعده ترى اللجنة المالية منحها معاشا شهريا قدره ٤٢ جنيه وهو نصف المعاش الذى كان يتقاضاه الفقيد وذلك من تاريخ وفاته.

وتتشرف اللجنة برفع رأيها إلى مجلس الوزراء للتفضل باقراره.

السكرتير الرئيس

امضاء امضاء

فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦

نمرة ١٥٠ – ٣٤ / ٥٣٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٢ مارس ١٩٤٦ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة . على أن يكون المعاش الاستثنائى ٥٠ جنيه شهريا.

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى

* * * * *

شهادة عن ورثة الموظفين أو المستخدمين

نحن الموقعين على هذا نشهد بأن المرحوم أمين عثمان باشا الذى كان وزيرا للمالية سابقا بوظيفة وزير – توفى فى ٦ يناير ١٩٤٦.

الاسم : الليدى كاتلن جريجورى مالوى

تاريخ زواجه بها : ١٠ / ٣ / ١٩٣٦

الجهة التى حصل فيها : انجلترا

الأولاد الذكور : لا يوجد

الأولاد البنات : عيشة أمين عثمان والدتها الليدى كاتلن جريجورى مالوى

تاريخ ميلادها : ٣٧/١٢/١٤

عمرها : ١٨ عاما – متزوجة

* * * * *

وزارة المالية

الموضوع : تعديل معاش حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا الذى كان وزيرا للمالية وأقيلت الوزارة بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ بناء على الأمر الملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤.

يوم	شهر	سنة	
١٠	٣	١٥	من ١٩٣٤/٣/١٨ إلى ١٩٣٩/٨/١٩ وهذه المدة محققة بالاذن الصادر فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بربط معاش شهرى قدره ٤٥ جنيه و٧٥٠ مليما اعتبارا من ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ طبقا لقانون المعاشات الصادر فى ٣٨ مايو ١٩٣٩ وقد قطع عنه هذا المعاش لغاية ١٤ فبراير ١٩٤٣ لتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة بماهية شهرية قدرها ٣٠٨ جنيه و٣٣٣ مليما اعتبارا من ١٥ فبراير ١٩٤٣.
٣٥	٥	٣	من ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٣ مدة خلو حسبت إليه فى المعاش طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مايو ١٩٤٣ دون منحه ماهية عن تلك المدة ولا مطالبته بدفع احتياطى عنها
١٧	٣	١	من ١٥ فبراير ١٩٤٣ إلى أول يونيه ١٩٤٣ رئيسا لديوان المحاسبة ونقل لوزارة المالية اعتبارا من ٢ يونيه ١٩٤٣ لتعيينه وزيرا لها ومخصوم منه الاحتياطى بواقع ٧,٥٪ لغاية التاريخ المذكور
٧	٤	١	من ٢ يونيه ١٩٤٣ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وزيرا للمالية وقد أقيلت الوزارة بتاريخ ٨ أكتوبر ٤٤ بناء على الأمر الملكى

رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤ ومخصوم منه الاحتياطي بواقع ٧,٥٪
لغاية تاريخ الاقالة ومعاملته بقانون المعاشات
الصادر في ٣٨ مايو ١٩٣٩ وخالي الطرف.

٣٩ ٤ ٣٠

عنها

٨٤جنيه و٧٢١ مليما المعاش الشهري قيمة (١٢/٤) ٣٠ جزءا من ٥٠ على واقع ماهيته الأخيرة وقدرها ٣٠٨ جنيه و٣٣٣ مليما إلى حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا وزير المالية السابق اعتبارا من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر في ٣٨ مايو ١٩٣٩ والأمر الملكي رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤ وهذا المعاش قد سوي على أساس متوسط ماهياته في السنتين الأخيرتين ، وعلى أساس أن ماهيته الأخيرة ٣٥٠ جنيها في الشهر حسب ما هو وارد بالاستمارتين رقمي ١٣٤ مكررة ع.م معدلة وعلى اعتبار انه حصل عليها من ١٩٤٣/٣/١٥ كما هو وارد أيضا بأحد هذين الكشفين. ولم يحسب له أيضا مدة الخلو في تسوية المعاش حيث إنه لم يستدل من ملف خدمته على وجود قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مايو ١٩٤٣ القاضي بحساب مدة الخلو من ١٩٣٩/٨/٣٠ إلى ١٩٤٣/٣/١٤ لولا مناقضة سعادته في عدم حساب تلك المدة وحيث إن ديوان المحاسبة قد أوضح بكتابه المؤرخ في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٤ رقم ٥ – ٩١/١٠/٣ أن معاش سعادته سوي على أساس ٣٣١ جنيها و٩٣٥ مليما شهريا باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها في السنتين الأخيرتين وباعتبار أنه عين رئيسا لديوان المحاسبة بتاريخ ٤٣/٣/١٥ فاستحق معاشا قدره ٧٨ جنيها و٤٧١ مليما عن مدة خدمة ١٦ سنة و١١ شهرا و٤ أيام بينما سعادته عين رئيسا لديوان المحاسبة بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٣ كما تبين من صورة المرسوم الملكي الموجودة بملف خدمته ، وطلب الديوان تسوية المعاش على أساس الماهية الأخيرة التي مكث بها أكثر من سنتين وقدرها ٣٠٨ جنيها و٣٣٣ مليما بناء عليه قد أعيدت تسوية المعاش على أساس الماهية الأخيرة التي مكث بها أكثر من سنتين وقدرها ٣٠٨ جنيها و٣٣٣ مليما . بناء عليه قد أعيدت تسوية معاش سعادته على أساس إضافة مدة الخلو من ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٣ السالفة الذكر إلى مدة خدمته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مايو ١٩٤٣ الخاص بحساب هذه المدة في المعاش وعلى أساس أنه عين رئيسا لديوان المحاسبة اعتبارا من ١٩٤٣/٣/١٥ بدلا من ٤٣/٣/١٥ وبماهية شهرية قدرها

٣٠٨ جنيها و٣٣٣ مليما بدلا من متوسط ماهياته فى السنتين الأخيرتين على اعتبار أن ماهيته الأخيرة ٣٥٠ جنيها شهريا فاستحق سعادته معاشا شهريا قدره ٨٤ جنيها و٧٢١ مليما كما تبين بأعلى هذا الاذن لذلك يقتضى قطع معاش حضرة صاحب السعادة أمين عثمان وزير المالية السابق اعتبارا من تاريخ ترتيبه ، وقيد معاش شهرى قدره٨٤ جنيها و٧٢١ مليما بدلا منه اعتبارا من ٩ أكتوبر١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مايو ١٩٤٣ والأمر الملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤.

ديسمبر ١٩٤٤ وكيل المالية

* * * * *

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

رقم ١ / ٩٧٦ مالية

كان حضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا وكيلا لوزارة المالية وفى ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ صدر مرسوم ملكى باحالته على المعاش . وقد ظل معاليه خارج الخدمة إلى أن صدر مرسوم ملكى فى ١٠ فبراير١٩٤٣ بتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة ، ولما كانت القرائن كلها تدل على أن فصل معاليه من الخدمة فى سنة ١٩٣٩ كان لأسباب سياسية – وقد جرت الوزارة الحاضرة على إنصاف المفصولين سياسيا – ووافقت مبدئيا على إدخال مدد الخلو الواقعة بين فصلهم من الخدمة وعودتهم إليها على حساب المعاش دون منحهم ماهية عن تلك المدد ولا مطالبتهم بدفع احتياطى عنها – لذلك ترى وزارة المالية تطبيق هذا المبدأ على حالة حضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا بحيث تحتسب له المدة من ٣ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير١٩٤٣ فى حساب معاشه دون منحه ماهية عن تلك المدة ولا مطالبته بدفع احتياطى عنها . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه ، وهى تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل باقراره .

الرئيس

القاهرة فى ١٦ مايو ١٩٤٣ مكرم عبيد

نمرة ٦٣ – ١/١/جـ ا

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٦ مايو ١٩٤٣ على الاقتراح المبين فى هذه المذكرة.

رئيس الوزراء

خاتم رئاسة مجلس الوزراء — مصطفى النحاس

(امضاء)

أمر ملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤

باقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبيق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم.

وأصدرنا أمرنا هذا لمقاكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم.

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال ١٣٦٣(٨ أكتوبر ١٩٤٤)

صورة طبق الأصل — فاروق

* * * * *

بلدية اسكندرية – قسم المستخدمين

حضرة صاحب العزة سكرتير عام مجلس الوزراء

ايماء لخطاب عزتكم رقم ٣٥ – ١٥/١ المؤرخ ٢٢ فبراير الجارى يسرنى أن أبلغ عزتكم الموافقة على انتداب حضرة أمين عثمان أفندى مدير قسم الايرادات سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

٢٦فبراير ١٩٣٦ — المدير العام

رئاسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب السعادة المدير العام لمجلس بلدى الاسكندرية

أتشرف بإحاطة سعادتكم علما انه قد وقع الاختيار على انتداب حضرة أمين عثمان أفندى مدير قسم الايرادات ببلدية الاسكندرية سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية ، وقد وافق دولة الرئيس على ذلك. فالمرجو الترخيص له بمباشرة أعماله فى القاهرة حتى نهاية المأمورية.

السكرتير العام لمجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٢ فبراير ١٩٣٦

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

التحق أمين عثمان أفندى بخدمة الحكومة فى سنة ١٩٢٤ وعين مندوبا فى قسم قضايا وزارة الأشغال بماهية ١٥ جنيه فى الدرجة السادسة ثم زيدت ماهيته إلى ٣١ جنيها فى أول مارس سنة ١٩٢٦.

وفى أكتوبر سنة ١٩٢٧ نقل إلى وزارة المالية فى وظيفة مفتش وبقى فى الدرجة السادسة إلى أن رقى إلى الخامسة من أول مايو ١٩٢٨ بماهية ٣٦ جنيه ويحل موعد علاوته التالية فى أول أكتوبر ١٩٣٠ وقد وقع عليه الاختيار أخيرا ليكون سكرتيرا أول فى مكتب وزير المالية – حضرته حاصل على الشهادات الآتية:

١– شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان سنة ١٩١٨

٢– درجة بكالوريوس فى التشريع من أكتوبر ١٩٢٣

٣– جاز بنجاح امتحان Barrister at Law فى لندن

٤– دكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة باريس ١٩٢٦.

وقد قدم طلبا أوضح فيه أن الشهادات الدراسية التى بيده كانت تخول له حق التعيين فى الدرجة الخامسة منذ البداية لو انه التحق بخدمة وزارة المعارف ، وكان من الجائز ترقيته إلى الدرجة الرابعة بعد أربع سنوات من تاريخ تعيينه لذلك يلتمس تسوية حالته على الأساس المتقدم.

ترى اللجنة ترقيته إلى الدرجة الرابعة

الرئيس

مكرم عبيد

يناير ١٩٣٠

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٣ يناير ١٩٣٠ على ترقية أمين أفندى عثمان إلى الدرجة الرابعة بماهية قدرها أربعون جنيها شهريا من تاريخ قرار المجلس.

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

* * * * *

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بما انه قد وقع اختيار حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الهيئة الرسمية للمفاوضات على أمين عثمان أفندى مدير قسم الايرادات بمجلس بلدى الاسكندرية الذى يتقاضى ماهية شهرية قدرها ٧٠ جنيها فى الدرجة الثانية ليكون سكرتيرا عاما للهيئة المذكورة ، وقد اقترم دولته نقله من وظيفته المذكورة إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ومنحه ماهية قدرها ١٣٠٠ جنيها سنويا من الدرجة الأولى.

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٧ فبراير١٩٣٦ على ما جاء فى هذه المذكرة وقد أبلغنا وزارتا الداخلية والمالية على هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

* * * * *

الرتب والنياشين

قد تفضل مجلس الوصاية الموقر بالانعام فى ١٥ فبراير ١٩٣٧ على حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا رتبة الباشوية وذلك لمناسبة إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين بريطانيا العظمى وبناء عليه يقتضى حفظ هذا فى ملف الخدمة.

١٣مارس ١٩٣٧ مراقب الادارة والتوريدات

* * * * *

وزارة المالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

لا يسعنى بعد أن تم إعداد وتنفيذ مشروع تحويل الدين العام من دين دولى إلى دين داخلى ، لا يسعنى بعد ذلك وإزاء هذا النجاح العظيم الذى لقيه هذا المشروع إلا أن أتقدم إلى مجلس الوزراء بطلب مكافأة من عانونى فى هذا الإعداد والتنفيذ من موظفى وزارة المالية بجهودهم الاستثنائية الكبيرة معاونة عظيمة صادقة كان لها أثرها البارز فى نجاح المشروع.

وزيـــر الماليـة

نمرة ١٥٠/ -١١-٩٤٥

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٦ ديسمبر ١٩٤٣ على ما جاء فى هذه المذكرة وقرر المجلس تهنئة وشكر حضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا وزير المالية على الجهود التى بذلها فى تنفيذ مشروع القرض بنجاح تام.

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

* * * * *

مرسوم بتعديل تأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بتأليف الوزارة ، وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ، وسمنا بما هو آت

مادة ١ – قبلت استقالة كامل صدقى باشا وزير المالية

محمد عبد الهادى الجندى باشا وزير الأوقاف.

مادة ٢ – عين محمد فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للزراعة ووزيرا للداخلية مع قيامه مؤقتا بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية.

الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية وزيرا للأوقاف

الأستاذ مصطفى نصرت وزير الوقاية المدنية وزيرا للزراعة

أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة وزيرا للمالية

فهمى حنا وبصا بك عضو مجلس الشيوخ وزيرا للوقاية المدنية

مادة ٣ – على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم صدر بقصر عابدين فى ٢٩ جمادى الأولى ١٣٦٢ الموافق ٣ يونيه ١٩٤٣.

فـاروق

بأمر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

* * * * *

قرار وزارى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٣٣ باقرار تصفية أملاك سمو الخديو السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من حقوق.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ المعين للجهة الحكومية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون السالف الذكر.

وبعد الاطلاع على القرارات الوزارية المختلفة الصادرة بتشكيل لجنة تصفية أملاك سمو الخديو ونظر لتغيب حضرة صاحب السعادة عبد الرازق أبو الخير باشا وكيل المالية ورئيس لجنة التصفية فى مأمورية رسمية للخارج.

قرر ندب حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا وكيل المالية رئيسا للجنة تصفية أملاك سمو الخديو السابق لحين عودة سعادة عبد الرازق أبو الخير من الخارج.

٢٢ سبتمبر ١٩٣٨